

## الليبرالية الجديدة ووهم العولمة

د/ رايس مبروك

أ/ رايس عبد الحق

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة

### Résumé:

En meditant et observant l'histoire de système capitaliste sa genèse. Son processus socio-historique il apparait visible que le système a connu des crises tel que endettement et crédit des situations de pannes des crises financiers du genre (de l'actuel crise sub-prime en temoigne). C'est une étape ou une époque parmi tant d'autres de regression de crises et d'instabilité que subit ce système que ne fait que se retablir pour que ce système reprenne sa force et aborde une nouvelle ère de développement. L'histoire du système capitaliste nous permet de faire de telles synthèses. Conclusions et prévisions.

**Mots clés :** système capitaliste, mondialisation, crises financière.

### المُلخَص:

إن المتأمل والمتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يبدو له جلياً بان هذا التاريخ حافل بأزمات الائتمان وحالات الهلع ، والانهيارات المالية والركود ، وما لمشهد الدائر الآن (الأزمة المالية الراهنة) إلا مجرد مرحلة من مراحل الانتكاسات التي يُمنى بها والتي ما تلبث أن تزول ويتعافى منها حتى يدخل في مرحلة أخرى من مراحل تطوره ، كما تكشف أيضاً مراجعة تاريخ هذا النظام وما مر به من أزمات وكيف تكيف معها واستفاد منها صحة ذلك.

### الكلمات المفتاحية: النظام

الرأسمالي، العولمة، الليبرالية، الأزمات المالية.

## أولا - النظام الرأسمالي والتطور التاريخي للأزمات:

إن الراصد لتاريخ الفكر الغربي المعاصر يجد أن الاضطرابات وردود الأفعال والانكسارات الحادة من أبرز سماته وتطبيقاته، فهو يتغير ويتقلب حسب تقلبات السوق، وهذا يؤكد الارتباط التاريخي بين الطبقة التجارية (البرجوازية) والفكر الليبرالي الذي أسس للنظام الرأسمالي المعاصر.

١ - ماهية النظام الرأسمالي: إن ثمة علاقة وطيدة بين مستوى تطور قوى الإنتاج وتنظيم المنشأة الصناعية، ودور الدولة في الاقتصاد. ففي المرحلة الأولى للنظام الرأسمالي إبان الثورة الصناعية وبعدها كان حجم المنشأة الصناعية صغيرا، وكان دور الدولة ينحصر بتوحيد السوق القومية وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية وإرساء البنية التحتية للاقتصاد والحصول على المواد الأولية من الخارج، وفي المرحلة الثانية عندما فرضت عملية تطور قوى الإنتاج نشوء الصناعات الكبيرة والثقيلة، ظهرت الاحتكارات وتحولت المنشآت الإنتاجية إلى شركات مساهمة ضخمة، ثم برزت رأسمالية دولية، حيث تتحد الدولة بالاحتكارات ونشأت دولة الرفاه التي سعت إلى توسيع أسواق الصناعة الكبيرة في الخارج من خلال الإمبريالية، وفي الداخل من خلال رفع مستوى المعيشة، أما في المرحلة الثالثة والتي بدأت في السبعينات وتبلورت في التسعينات، فإنّ عابرات القارات والقوميات من الشركات العملاقة، أصبحت تحتاج إلى الخروج عن نطاق الحدود الجغرافية للدولة، فلم تكف فيها بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها.

إن العولمة لما يبدو لنا مما سبق ذكره ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وأنها حلقة من حلقاته وكانت نتاج تطور للحدائث التي هي حصيلة النهضة الأوروبية، وما قامت عليه من أسس حققت لها ما حققته من تقدم علمي وفكري و ثقافي وما ولدته من قوة مادية كبرى، وسلطان لراس المال لدرجة إن ابرز سمة للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة تتمثل في حركة السلع والخدمات وراس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية وهي مرتبطة بما حققته

تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والمعلوماتية التي جعلت العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة إلا أن السؤال المطروح ما هي الأسباب والدوافع التي تدفع هؤلاء المستثمرين والمضاربين إلى تصدير رؤوس أموالهم للاستثمار و المضاربة بالخارج؟ ولماذا لا يتم الاكتفاء باستثمارها في مواطنها الأصلية؟

لقد تحدث وأجاب الكثير من العلماء ورجال الفكر الاقتصادي على هذا التساؤل وينفق أغلبهم على أن الدافع الرئيسي يتمثل في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولات الخروج منها، وتشكل العلاقة الجدلية القائمة بين الأزمة وسبل تدبيرها المحور المحرك لديناميكية النظام الرأسمالي وتطوره، ولفهم حقيقة الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي وسبل تدبيرها وكيف شكلت مصدرا لتطور النظام الرأسمالي بدلا من أن يشكل سببا في انهياره، إن هذه الحقيقة أكدتها مختلف المدارس الاقتصادية رغم اختلاف منطلقاتها و توجهاتها هي أن معدل الربح يتجه في النظام الرأسمالي في الأجل الطويل نحو التدهور، فالمدرسة الكلاسيكية ترى بأن التدهور في معدل الربح على المدى الطويل نتيجة لاتجاه النصيب النسبي للربح من الناتج الداخلي الإجمالي نحو التزايد تحت تأثير قانون النمو السكاني (المالتوسي) وقانون تناقص الغلة وما يرافق ذلك من نمو واضح في نصيب الأجور وتدهور سريع في الفوائد الاقتصادية المتبقي لدى الرأسماليين، أما عند كارل ماركس فإن اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض في الأجل الطويل إنما يكمن في زيادة التركيب العضوي لراس المال (أي نسبة راس المال الثابت إلى مجموع راس المال)، أما عند اللورد كينز فإن الترددي في معدل الربح على المدى الطويل (وقد اسماه كينز معدل الكفاية الحدية لراس المال) إنما يرجع إلى النقص في الطلب الكلي الفعال الناجم عن اتجاه الميل للاستهلاك نحو التناقص مع زيادة الدخل 1.

إن نظرية الدورة الاقتصادية (سواء تعلق الأمر بقصيرة الأمد المكونة من ثلاث سنوات مثل دورة كيتشن أو دورة جاجلر المكونة من عشر سنوات أو الطويلة المكونة من خمسين أو ستين سنة مثل دورة كوندرا تيف) تؤكد وتفسر ظاهرة تناقص معدل الربح على المدى الطويل، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية في اغلب الأحيان بمرحلة قصيرة نسبيا من الازدهار ثم تليها بعد مرحلة طويلة نسبيا من الأزمة ومن

هنا صيغت وانطلقت المقولة الشهيرة التي تؤكد على إن تاريخ الرأسمالية عبارة عن سلسلة من الأزمات الدورية في كل أزمة يشرع النظام في البحث عن سبل تدبير أزمته بدلا من علاجها، حيث يكون الهدف هو إنتاج نفس الظروف والشروط السابقة للإنتاج والتراكم على الصعيدين الداخلي والخارجي ثم السقوط بعد ذلك في أزمة جديدة.

ب - الأزمات الهيكلية للنظام الرأسمالي والحلول المتطرفة : ومن دون الدخول في التفاصيل والخوض في دراسة وتحليل جوهر النظام الرأسمالي فإن الشواهد التاريخية تثبت وتؤكد مدى تطرف الحلول التي لجأت إليها الرأسمالية، للتخفيف من تناقضاتها وتخفيف أزماتها الهيكلية، فالاستعمار والحروب شكلت الحلول الأكثر تطرفا حيث كانت تؤدي إلى تهجير أعداد ضخمة من الموارد البشرية للتخفيف من حدة الانفجارات الاجتماعية كما كانت البلاد المستعمرة مجالا حيويا لاستيراد المواد الأولية وأسواقا لتصريف المخزون من الإنتاج السلعي الفائض ومجالا لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة، ورغم أن فترة الاستعمار المباشر قد انتهت إلا أن تصدير الأموال إلى الخارج بمثابة الحل السحري للحفاظ على توازن النظام الرأسمالي وحمائته من الانهيار لذلك تركز الدول الصناعية الكبرى كل اهتماماتها على الدفاع عن استراتيجية اقتصادية تضمن من خلالها انفتاح جميع دول العالم أمام رؤوس أموالها وسلعها التي تشرف عليها شركاتها متعددة الاستيطان، ويقف اليوم وراء بلورة وتطبيق واستمرارية هذه الاستراتيجية كل من مجموعة الدول السبعة الأكثر تصنيعا (منتدى السبع الكبار) والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونادي روما، ومنتدى دافوس وحركة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية وكذا المؤسسات الأمنية والعسكرية كمجلس الأمن والحلف الأطلسي.

وكنتيجة للعولمة تجري عملية إنتاج ثروات هائلة خلال فترة قصيرة جداً. فكما قال بول بريمر، الحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق، ".. إن العولمة تنتج ثروات ضخمة للغاية، لكن سكان البلدان النامية يعانون على المدى القصير، ولذلك لا بد من ضمان موافقتهم بالوسائل الضرورية.. 2". ومن أجل ضمان مشاركة الدول

النامية في العولمة تقوم الدول الغربية باستخدام "النضال من أجل الديمقراطية"، "الدفاع عن حقوق الإنسان"، و"مكافحة الإرهاب"، و"منع انتشار أسلحة الدمار الشامل". أما "النضال من أجل الديمقراطية" فيتضمن تمويل الغرب لمختلف الحركات السياسية،— وربما بما فيها حركات إرهابية، المعارضة للسلطة الوطنية في البلدان النامية، والتي وتحت ذريعة "النضال من أجل الديمقراطية"، تعمل من أجل مشاركة البلاد في العولمة. وتتضمن المساعدة إعداد كوادر وقيادات المعارضة، الموارد والدعم المادي، البنى التنظيمية، بما في ذلك تنظيم الانقلابات الحكومية (ليس بالضرورة تنظيم الانقلابات بالطريقة الكلاسيكية أي عن طريق بعض أركان السلطة، بل غالباً ما يتم اللجوء إلى تنظيم التظاهرات الجماهيرية والعصيان المدني وخلق حالة خطر حرب أهلية وغير ذلك — كما جرى في جورجيا، حيث إن الرئيس ساكاشفيلي قد تم إعداده في الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة المعارضة، ونفس الشيء ينطبق على الفيليبين، وهذه الاستراتيجية استخدمت تجاه فنزويلا و بيلاروسيا) أما "الدفاع عن حقوق الإنسان" فينطوي أحياناً على دعم الغرب للحركات الإرهابية والانفصالية على أراضي الدول النامية، مع اللجوء إلى العدوان لاحقاً ضد هذا البلد المعين تحت ستار "حماية حقوق الإنسان و الأقليات" — وذلك في سبيل ضمان إشراكها في العولمة، كما حدث مع يوغوسلافيا. وأما شعار "مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل" فيتم استخدامه من أجل "شيطنة" البلد المعني وتصويره كمصدر للإرهاب"، غالباً مبالغاً جداً به أو كمصدر لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم يتم تنظيم العدوان ضد هذا البلد من قبل تحالف الدول الغربية من أجل تأمين مشاركته في العولمة. وهذه الإستراتيجية استخدمت ضد أفغانستان وضد العراق.6، واليوم تستخدم ضد كوريا الشمالية وإيران

### ج - التطور التاريخي للأزمات المالية والنقدية:

1 - ماهية الأزمة المالية : توجد إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية، من بينها أن الأزمة هي "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة

اقتصادية تم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض أزمات .السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال "7

2 - عرض وتحليل الأزمات المالية والنقدية : لن نتعرض لجميع الأزمات الهيكلية للنظام الرأسمالي لأنها عديدة ومتعددة ولا يتسع المجال في هذا البحث المتواضع لدراستها وتحليلها ، كما أن أسبابها ومداهما يختلف باختلاف طبيعة الأزمة العالمية الراهنة محل الدراسة ، لكننا سنكتفي بعرض أهم هذه الأزمات تاريخيا ، -التي تتميز بكونها دورية - ملخصة بالاعتماد على عنصرين ، أولهما عنصر الأسواق المالية المعنية بالأزمة بينما يتضمن العنصر الثاني الميكانيزمات العاكسة للأزمة، وهذا من خلال العرض التالي:8

1-2 - عرض أولى الأزمات ( 1637 - 1720 - 1797 ) .

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	المكانيزمات
أزمة سنة 1637	السندات للأجل	في شهر فيفري من سنة 1637 انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين واعتبرها المؤرخون أولى الازمات المالية الناتجة عن عمليات المضاربة ، وذلك بعد عدة سنوات من المضاربة بأوربا.
انهيار 1720	الأسهم	أزمتين متتاليتين تفرق بينهما عدة اشهر بفرنسا وانجلترا بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد
الأزمة لنقدية 1797	البنوك	1997/02/26 ، بنك انجلترا يعرف انحصار في الاحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقدا مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك والتسبب بإفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي .

2-2 - عرض أزمات القرن التاسع عشر ( 1810 - 1819 - 1825- 1836 ) .

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	المكانيزمات
أزمة 1810	البنوك	بعد حصار إنجلترا من قبل نابليون ، سقط نظام الائتمان بها خاصة وإنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة تبعتها ميلاد حركات نبذ التآلية في المصانع .
أزمة 1819	البنوك	هي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية ، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1818 وسياسة النقشف التي فرصتها البنك المركزي الأمريكي .
أزمة 1825	الأسهم	بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية ( البنوك ، التأمينات ، تسليح السفن ، بناء القنوات ... الخ ) ، انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة ، رغم ان هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة .
انهيار 1836	الأسهم والبنوك	شهدت إنجلترا انهيار آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي " أندرو جاكسون " اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن نفيصة ، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا ، وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837.
انهيار 1873	الأسهم	في 1873/05/09 بورصتي فينا والنمسا بدأتا ما يسمى بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهيارا كليا انتشر على ألمانيا ثم أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

## 2-3 - عرض أزمات القرن العشرين ( 1929 - 1974 - 1979 ) .

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	المكانزمات
انهيار 1929	الأسهم	أقوى أزمة اقتصادية في القرن الماضي
أزمة 1974	البنوك	إفلاس البنك الألماني " هيرستات " بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي .
1979	البنك الفيدرالي الأمريكي	قام محافظ البنك برفع أسعار الفائدة تدريجيا وكل يوم حسب الحاجة من اجل امتصاص التضخم وهي سياسة نقدية أثبتت نجاحها آنذاك .

## 2-4 - عرض أزمات ثمانينات القرن العشرين ( 1982 - 1985 - 1979 ) .

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	المكانزمات
1982 أزمة الديون البنكية	البنوك أسعار الفائدة والأخطار النظامية	بعد إحداء 1973 في قطاع المحروقات ، تراكمت ديون الدول النامية ، بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من حدة وقع أزمة البترول الثانية في 1978 حيث أجبرت هذه الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها وجاءت أزمة المكسيك كأول رد فعل وسببت الديون المعلقة حالة ذعر عالمية .



أزمة 1985	بنك نيويورك خطر نظامي	توقف نظام التشغيل لبنك نيويورك لمدة 28 ساعة سبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي بـ 20 مليار دولار الذي يعتبر سابقة تاريخية .
انهيار 1987	سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم خطر نظامي	بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل ، ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو ولكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة جاء الانهيار مسجلا أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي .

2-5- عرض أزمات تسعينات القرن العشرين (1990-1992-1994-1997-1998).

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	المكانزمات
1990	المحروقات	مع حرب الكويت
1992	النظام النقدي الأوروبي إعادة الهيكلية الفرنسية	20 سبتمبر 1992
الأزمة الاقتصادية المكسيكية 1994	أسعار الفائدة خطر نظامي	ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي شكل ضمان وهمة شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل لكونه أقرب جيران المكسيك .

الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997	البنوك	نفس ما حصل للمكسيك تكرر في تايلاند وانتقل إلى دول شرق آسيا .
أزمة 1998	أسعار الفائدة خطر نظامي	أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفيتي وهددت النظام المالي العالمي.

## 6-2 - عرض أزمات الالفية الثالثة ( 2000 - 2001 - 2007 ) .

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	المكانزمات
2000	الانترنت الأسهم	تهافت المؤسسات على البيع عن طريق الانترنت دون وضع اللوجستيك والتوزيع بعين الاعتبار سبب أزمة مارس 2000
2001	خطر نظامي	نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة وتدخل أيضا البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة ولمدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي وبدوره البنك المركزي الأوروبي قدم أكثر من 130 مليار اورو للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار .
الأزمة المالية 2007	سوق العقار البنوك والأسهم خطر نظامي	الأسباب والتحليل في العنصر التالي

ثانيا : الأزمة المالية العالمية الراهنة .

1- مفهومها: هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك.

وحتى يتسنى لنا الفهم والإلمام الجيد لمفهوم الأزمة المالية العالمية الراهنة نتطرق لمفهوم الرهن العقاري ( السبب المباشر والرئيسي الأزمة المالية ) حيث يمكننا القول وبكل بساطة هو عبارة عن شراء عين عقارية ( بالأقساط ) لفترة من الزمن بفائدة على ألا يجوز التصرف بالعقار حتى الانتهاء وتسديد قيمة الرهن بالكامل ، وبعبارة أخرى يمكن القول بان الرهن العقاري هو أن يضع المدين في يد الدائن عقاراً - أو في يد شخص ثالث يتفقان عليه - يحتبس هذا العقار إلى أن يدفع له دينه بتمامه، فإذا استحق الدين ولم يدفع حق للدائن ملاحقة نزع الملكية الجبري لدى دائرة التنفيذ . ويسجل هذا العقد على صحيفة العقار في السجل العقاري، ويجوز أن يضمن العقار المرهون ديناً على غير المالك . كما أن رهن العقار يمنع من بيعه أو التصرف به إلا بموافقة الدائن .

#### ب- مراحلها:

وحتى يتسنى لنا التعمق أكثر في تداعيات الأزمة نحاول أيضاً التطرق لأهم المراحل الكبرى التي مرت بها حيث اندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تطل أوروبا ثم سائر دول العالم وذلك بسبب فتح الأسواق المالية المحلية و ربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال و التي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطاً و تكاملاً ، ولقد انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منتصف شهر سبتمبر 2008 لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث من هذا الشهر "أسبوعاً دامياً" وتاريخياً للاقتصاد الأميركي انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة بعد سنوات طويلة من النجاح، وتواصل هذا المد الزلزالي الاقتصادي ليشمل العديد من المؤسسات المالية الكبرى في مختلف أنحاء العالم لارتباطها الوثيق بالسوق المالية الأمريكية ، ولقد ورد في جريدة الشرق الأوسط ( العدد 10900 الصادر بتاريخ 2008/10/01 ) أهم المراحل الكبرى لهذه الأزمة :

- فبراير/شباط 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) ينكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- أغسطس/آب 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 يناير/كانون الثاني 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين يناير/كانون الثاني ونهاية أبريل/نيسان.
- 17 فبراير/ شباط 2008: الحكومة البريطانية تؤمّن بنك "تورنر روك".
- 11 مارس/آذار 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.
- 16 مارس/آذار 2008: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- 7 سبتمبر/أيلول 2008: وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15 سبتمبر/أيلول 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 16 سبتمبر/أيلول 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤمّنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

- 17 سبتمبر/أيلول 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر/أيلول 2008: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أنش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.
- السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 سبتمبر/أيلول 2008: الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر/أيلول 2008: الأزمة المالية تغطي على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأميركية.
- 26 سبتمبر/أيلول 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر/أيلول 2008: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبيبنغلي".
- 29 سبتمبر/أيلول 2008: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن بنك "سي تي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2008: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ
- المالي المعدلة. 

ولقد أوضح اريك هاير الخبير الاقتصادي في "المرصد الفرنسي للوضع الاقتصادي" انه "بعدها حققت استثمارات الشركات ارتفاعا بمعدل 3,1% في السنة بين 1995 و2005، كما تراجعت بنسبة 1,9% عام 2009".

وسيهدد هذا النقص في الأموال بعض الشركات بالتصفية. كما توقعت فعلا مجموعة "اولر ارميس" لتأمين القروض تزايد عدد الشركات التي واجت صعوبات بنسبة 10 الى 15% خلال عام 2008 في فرنسا.

### \* هل تزيد هذه الأزمة الجديدة من مخاطر حصول انكماش اقتصادي؟

- كان الانكماش متوقعا أساسا في عدد من البلدان ويهدد العديد من البلدان الأخرى. ومن المتوقع ان يطاول الانكماش الذي يتميز بنمو اقتصادي سلبي على مدى فصلين متتالين، منطقة اليورو و خصوصا الولايات المتحدة، والمصاعب الجديدة التي يواجهها النظام المصرفي قد تعد أكثر من القروض ما سينعكس بشكل اكبر على قطاعي الاستهلاك والاستثمار اللذين يعانيان أصلا من تراجع ثقة الأفراد والشركات في تطور الحركة الاقتصادية. 9.

إن المشاكل الاقتصادية التي يتخبط فيها العالم اليوم لاسيما منطقة الاورو والولايات المتحدة الأمريكية ماهي إلا نتاج الأزمة المالية الراهنة التي فجرتها أزمة الرهن العقاري ولا ولن يمكن التحكم والسيطرة على هذه الأزمة وذلك بسبب الأموال الكاذبة أو الافتراضية الناتجة عن عمليات المضاربة ولا يوجد ما يقابلها في القطاع الحقيقي وبالتالي لا يمكن حلها مهما ضخ من أموال في المصارف والبنوك والمؤسسات المالية من قبل الدول وهذه هي طبيعة النظام الرأسمالي كلما وقع في أزمة إلا ويخرج منها بحل ظرفي ثم لا يلبث حتى يقع في أزمة أخرى وذلك بسبب تناقضاته الهيكلية والأموال الافتراضية الناتجة عن عمليات المضاربة والتي تفوق مئات المرات حجم الإنتاج الحقيقي العالمي.

### ج- النظام المصرفي الإسلامي:

إن البنوك الإسلامية محصنة بدرجة كبيرة ضد أزمة الرهن العقاري، وهو ما قد يجعلها تتوسع متجاوزة معقلها الرئيسي في الأسواق العربية والآسيوية ويعود ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في سندات بضمان رهن عقاري ، لأن هذه المعاملات المصرفية المركبة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية ، حيث يعتمد في النظام

الإسلامي على تمويلين شرعيين هما التأجير والمرابحة. ويرى أحد خبراء المصارف الإسلامية، أن نظام التأجير المنتهي بالتمليك هو الأفضل في عملية الرهن العقاري الإسلامي؛ لأنه إذا ما تعثر العميل فإن البنك يمكنه بعد ذلك إعادة التمويل من العميل وهذا ما جعل بنوك كبرى مثل البنك الأمريكي "سيتي جروب" والبريطاني "إتش إس بي سي" والألماني "دويتش بنك" تحرص على إطلاق فروع لهم تتعامل بنظام الشريعة الإسلامية، وبحسب محمد نور يعقوب مساعد وزير المالية الماليزي في قمة رويترز للتمويل الإسلامي فقد نجى حملة الصكوك أو السندات الإسلامية من انعكاسات الأزمة العالمية الراهنة.. وقد دفع هذا الأمر المسؤولين بهونج كونج إلى طلب الاستشارات من خبراء الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن فكرة المنتجات المالية الإسلامية بدأت تحتل مكانة هامة في المؤسسات الإقليمية والعالمية، وبحكم عدد المسلمين في العالم والذي يتجاوز 1.5 مليار نسمة، وتزايد نسبة الدين لايريدون التعامل إلا وفقا للشريعة الإسلامية، وبحكم المنافسة الشديدة من أجل اكتساب حصة في السوق فإن الأمر لم يعد قاصرا على المؤسسات المحلية فقط بل امتد إلى مؤسسات وبنوك عالمية مثل - باركليز - سيتي بانك - و - هتس آس بي سي - و - ويو بي آس - وهذا الأخير يدير أصولا عقارية نيابة عن إسلاميين في منطقة " الطرف الأغر " في العاصمة البريطانية لندن، كما تجدر الإشارة إلى وجود أكثر أكثر من 22 مليون مسلم في أوروبا يمثل سوقا محتملة ومربحة للعديد من المؤسسات المالية والإقليمية والدولية 43 وخبراء القطاع المصرفي يقدرون حجم الصناعة المصرفية على مستوى العالم بنحو 44260 مليار دولار تستحوذ دول الخليج لوحدها على 25 %، كما يصل العمل المصرفي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 40 % من إجمالي العمل المصرفي الإسلامي عالميا، ثم ارتفع إلى 60 % في سنة 2002 تجاوزت موجودات المؤسسات الإسلامية في منطقة الخليج 35 مليار دولار وحققت إرباحا تفوق 730 دولار.

ويوجد ما يقدر بنحو 350 بنك إسلامي ومؤسسة مالية إسلامية في العالم، شهدت أسهمها نمواً بمقدار تريليون دولار بحلول 2010

#### د - ما العلاج ؟

يمكن أن نجيب عن هذا التساؤل الصعب بالخطوات التالية:

- 1 -وقف المضاربات؛ أي المقامرات، وبالذات التعامل في المشتقات، وهي: الخيارات والمستقبليات والتحوطات لتغيرات سعر الفائدة.
- 2 -محاسبة المسؤولين عن الجهاز المصرفي بعامة والوحدات التي انهارت بخاصة.
- 3 -تشديد رقابة السلطات النقدية؛ وعلى رأسها البنك المركزي، في ممارسة العمل المصرفي بعامة وضخ الائتمان بخاصة.
- 4 -اعتماد السياسات المصرفية بحزم وصرامة، خاصةً فيما يتصل بإدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطرة الائتمان وإدارة كفاية رأس المال.
- 5 -الاستمرار في ضخ سيولة في شرايين الاقتصاد؛ حتى لا تنهار أساسيات القاعدة الإنتاجية، وندخل في كساد عالمي عظيم.
- 6 -أخيراً وليس آخراً.. التفكير الجاد من قبل المُنظِّرين الغربيين ومتخذي القرار في الغرب في دراسة تطبيق النظام الإسلامي البعيد عن سعر الفائدة الربوية، والقائم على معدل الربح كأداة لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر، والذي يستند- أي هذا النظام- على استثمار حقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وليس على أساس استثمار مالي قوامه المضاربات؛ أي المقامرات والمغامرات والاستغلال والفساد.

**النظام الاقتصادي العالمي الجديد:** إن أهم ما يميز العولمة لاسيما منذ النصف الثاني من عقد التسعينات هو الحركية والديناميكية ، بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة ، حيث نلاحظ بأن النظام الاقتصادي العالمي الحالي في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ ، حيث تسعى كل دولة بكل ما تملكه من قوة للحصول وامتلاك مقومات المنافسة حتى تستطيع خوض غمارها ، وذلك من خلال الدخول في التكتلات الإقليمية حتى تتمكن من مواجهة التيار الجارف لعولمة الاقتصاد والدفاع عن مصالحها الوطنية ، وبالتالي يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد بدأت خصائصه وملامحه تظهر وتحدد مع بداية التسعينات لا يزال في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالأوضاع والترتيبات السابقة ، حيث يلاحظ العمل على إلغاء الحدود الإقليمية والحد من الدور التقليدي للدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما في رسم السياسة النقدية والمالية والتجارة الخارجية ، كما



استخدمت أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه تماشياً مع المرحلة التطورية- مرحلة العولمة- التي بلغها والتغيرات العالمية التي حدثت، والآليات الجديدة التي نشأت، ولذلك فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوماً بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل ، وبدليل أيضاً وجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، فالبعض يطرح سيناريو القطب الواحد ، والبعض الآخر يطرح سيناريو الشكل الهرمي ، والبعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازية.

والسؤال: لماذا تستسلم الدول العربية وتسلم قيادة اقتصادها لدول أخرى، وتترك أمواج التغيير في تلك البلاد تلعب بسفن اقتصادها وتعرضها للخطر بل للغرق؟ إن النظريات الاقتصادية المطروحة في العالم، إذا كانت شيوعية أو رأسمالية أثبتت أنها غير قادرة على الاستمرار، فقد سقط بعضها وبعضها آيل للسقوط، فلماذا إذاً لا تتبنى الدول العربية والإسلامية نظرية اقتصادية إسلامية تجعلها في مأمن من التأثير السالب لتلك الاقتصادات المتهاوية، وقد أثبتت الإسلام في كل العصور أن نظريته الاقتصادية هي أعدل النظريات وأقدرها على الثبات أمام التغيرات العاتية، وكل ما نحتاج إليه سلامة وعدالة التطبيق!

وحيث أن الله تعالى خلق العباد مزودين بإمكانية الاستجابة لمقتضيات التحدي وفعل الاختيار والتغيير بالاتجاه الصحيح، فهل يمكن للإنسان المؤمن في إطار المجال العربي الإسلامي أن يبحث بشكل جاد في شروط مواجهة هذا المأزق الخطير؟.

### الخاتمة:

إن نجاح الممارسة الإيمانية لأيّ جانب من الإسلام في حياة الإنسان أو الأمة يفرض الممارسة الإيمانية لسائر الجوانب دون إغفال أي جزء من الإسلام، إن الإسلام منهج ربّاني متكامل مترابط متناسق يعمل بكل أجزائه معاً.

أن الاقتصاد الإسلامي جاء مراعيًا لقيم العدل والإنصاف، دافعاً للظلم بكل أشكاله القديمة والمستجدة، ولهذا نجد النظام المالي في الإسلام يكرّس العدل في كل معاملاته، ويحفظ حقوق الفرد والجماعة، وحقوق الأغنياء والفقراء على حد سواء، ومن هنا حرّم الإسلام- مثلاً- كل ما يضر بالغير كالغش، وبيع المسلم على بيع أخيه، وبيع

الغرر "مجهول العاقبة"، وبيع ما لا يقدر على تسليمه، وبيع ما لا يملك، ومنع من كل ما فيه ابتزاز لأحد المتعاقدين، أو استغلال لظرف من ظروفه، ولهذا حرّم القرض بالفائدة، ومنع بيع المكره، والفضولي، وقيّد بيع الصغير... الخ. أما النظام الرأسمالي فإنه أبعد ما يكون عن تحقيق هذا المبدأ، وقد أنطق الله تعالى رئيس روسيا بكلمة حق حين قال: "لقد انتهى عصر الهيمنة الأمريكية على النظام المالي، نريد نظاماً مالياً أكثر عدلاً"، وهذا التصريح لم يجانب الحقيقة، ولم يجانب الواقع- وإن كان قد جاء من سياسي ينتمي إلى دولة تمثّل نداءً لأمريكا- فإنه لم يعد خافياً على أدنى متابع أن النظام الرأسمالي نظام غير عادل؛ لأنه يكرس الطبقة في المجتمع عبر تمكين الأغنياء من رقاب الفقراء، وعبر تمكين رجال الأعمال من جيوب البؤساء- فضلاً عن تكريس الطبقة بين الدول الغنية والفقيرة- كما أنه لم يعد خافياً على أحد أنه يحترم المال على حساب الأدمي، وهي معادلة مقلوبة على أم رأسها..! ولهذا يسمح هذا النظام الأقل عدلاً (الظالم) بإلقاء المنتجات الزراعية في المزابل؛ من أجل أن تحافظ شركاتهم الزراعية على قوى العرض والطلب، ولو تضرّور الفقراء جوعاً، ولو بحثوا عن كسرة الخبز في صناديق النفايات،

إن اقتصاداً بهذه المقومات والمبادئ، لهو جديرٌ بأن يحقق الخير والرفاه للفرد والمجتمع، وحقيقٌ أيضاً بأن ينأى بأفراده وبشركاته وبنوكه عن الأزمات، وذلك متى التزم أفراد المجتمع، وشركاته، وبنوكه، ومصارفه، تعاليم الخالق الحكيم العليم (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ). [المك:14]، أما إن تنكبوا الطريق، وضلّوا السبيل، واستدبروا تعاليم الخالق سبحانه، واستقبلوا شطر الذين صنعوا الطائرة والبارجة والدبابة وعجزوا عن خلق الناموسة والنملة والذبابة، فسيئسل إليهم ما تسلل إلى غيرهم.

الهوامش:

1 - عبد السلام أديب، الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية ام استعمار جديد، ورقة مداخلة في إطار اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية اطاك المغرب، مجموعة الرباط يوم الخميس 12 ابريل 2001.ص ص:4 - 17.

2- إبراهيم استنبولي، العولمة أعلى مراحل الاستعمار، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 843، 2004/05/24، ص: 10.

3- إبراهيم استنبولي، مرجع سابق، ص: 11.

4 - Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur - [http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise\\_financi%C3%A9re#Typologie\\_des\\_m.C3.A9canismes\\_de\\_crise\\_financi.C3.A8re](http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A9re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re), (08/02/2009).

5 - ا. د / الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها ، مداخلة مقدمة في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان طرابلس لبنان 2009/03/14/13

6 - إبراهيم استنبولي، مرجع سابق، ص: 11.

7 - د / الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها ، مداخلة مقدمة في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان طرابلس لبنان 2009/03/14/13

8 - Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur [http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise\\_financi%C3%A9re#Typologie\\_des\\_m.C3.A9canismes\\_de\\_crise\\_financi.C3.A8re](http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A9re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re), (08/02/2009).

9 - مصطفى ولد سيدي محمد، منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2011/10/27

10-[www.almokhtsar.com/html/news/1425/06/20/10/print\\_24217.php](http://www.almokhtsar.com/html/news/1425/06/20/10/print_24217.php)-2008/11/05

11 [http://arabic.peopledaily.com.cn/200403/04/ara20040304\\_76947.html](http://arabic.peopledaily.com.cn/200403/04/ara20040304_76947.html)2008/11/05